AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIAP. O. Box 3243 Tel: 5517 700 Fax: 5517844

union.org-www.africa

المجلس التنفيذي

الدورة العادية السادسة والعشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 23-27 يناير 2015

EX.CL/878 (XXVI)

تقرير اجتماع وزراء التجارة

TI 13631

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517 700 Fax: +251-1-517844

مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة

الدورة العادية التاسعة

أديس أبابا، إثيوبيا، 1-5 ديسمبر 2014

RPT.MIN/FINAL/9-CAMoT/TD/TI/AU

الأصل: إنجليزي

تقرير اجتماع وزراء التجارة

4-5 ديسمبر 2014

تقرير اجتماع وزراء التجارة

مقدمة:

1. عقدت الدورة العادية التاسعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة على المستوى الوزاري في مقر الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا، إثيوبيا، يومي 4 و5 ديسمبر 2014. وافتتح الاجتماع رسميا معالي السيد كارل هيرمان شيلتوين، وزير التجارة والصناعة في جمهورية ناميبيا.

الحضور

2. حضر الاجتماع كل من الدول الأعضاء التالية: الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، الكونغو، جزر القمر، كوت ديفوار، مصر، إريتريا، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، سيشيل، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، تونس، أوغندا ، زامبيا و**زيمبابوي.**

3. حضرت الاجتماع أيضا المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الشريكة التالية: تجمع دول الساحل والصحراء، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيجاد)، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (السادك)، البنك الأفريقي للتنمية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المنظمة الإقليمية الأفريقية لتوحيد المقاييس، اتحاد غرف التجارة والصناعة في غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي. وترد قائمة المشاركين في الملحق الأول.

المداولات

البند 1 من جدول الأعمال: مراسم الافتتاح

4. شهدت مراسم الافتتاح إلقاء كلمة من السيد روبرتو أزيفيدو، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، ومعالي السيد عبد الله حمدوك، نائب الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا،

والسيدة ارانتشا غونزاليس، المديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولية، ومعالي السيدة فاطمة حرم أصيل، مفوضة التجارة والصناعة للاتحاد ومعالي السيد كارل هيرمان شيلتوين، وزير التجارة والصناعة في جمهورية ناميبيا ورئيس المؤتمر.

كلمة الدكتور روبرتو أزيفيدو، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية

5. أقر المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، السيد روبرتو أزيفيدو، بالدعاية الكبيرة التي لا تزال أفريقيا تحظى بها في المناقشات العالمية حول فرص التجارة والاستثمار والنمو في المستقبل. وشجع أفريقيا على مواصلة تسخير التجارة من أجل تحقيق إمكانات الشباب وأساسيات الاقتصاد الكلي لآفاق النمو. وإذ أشار إلى المستوى المنخفض للتجارة البينية الأفريقية، فقد أكد السيد أزيفيدو أن العمل على تعزيز التجارة البينية الأفريقية وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية يتماشى مع أجندة التكامل المتعددة الأطراف وسيدعم الاندماج الأوسع لأفريقيا في النظام التجاري المتعدد الأطراف. كما دعا الدول الأفريقية إلى الالتزام على المستوى العالمي والمتعدد الأطراف ورفع أصواتهم أكثر من أي وقت مضى في منظمة التجارة العالمية.

6. وذكر المدير العام التقدم المحرز في جنيف بشأن تنفيذ حزمة بالي، مما أدى إلى إبقاء شرط السلام في مكانه وبالتالي الاعتراف بأهمية الأمن الغذائي لأفريقيا؛ ويعتبر مرفق اتفاق تيسير التجارة الجديد الذي بدأ العمل به في نوفمبر 2014 دفعة قوية لتقديم المساعدة الفنية للأعضاء الموقعين بما يشمل أقل البلدان نموا والمجموعة الأفريقية ومجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بينما يسمح برنامج عمل ما بعد بالي للأعضاء مواصلة الالتزام بالقضايا العالقة بأجندة الدوحة الإنمائية بما في ذلك العمل حول الزراعة والقطن وقضايا أقل البلدان نموا من بين أمور أخرى.

7. وإذ أكد من جديد أن منظمة التجارة العالمية على أهبة الاستعداد لدعم أفريقيا في مساعيها، شدد على الحاجة إلى أن تركز أفريقيا على ما هو ضروري وقابل للتنفيذ. وفي الختام، دعا جميع الدول إلى حضور الاستعراض العالمي الخامس للمعونة مقابل التجارة الذي سيعقد من 30 يونيو إلى 2 يوليو 2015 في جنيف والذي من شأنه معالجة قضايا تعزيز القدرة التجارية للبلدان وتمديد الإطار المتكامل المعزز الذي انتهت صلاحيته.

كلمة سعادة السيد عبد الله حمدوك، نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

8. في الكلمة التي ألقاها نيابة عن الدكتور كارلوس لوبيز، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ذكر الدكتور عبد الله عبد حمدوك، نائب الأمين التنفيذي الاجتماع أن المؤتمر ينعقد في مرحلة هامة جدا، حيث تشارك الدول الأعضاء بقوة في عدد من المفاوضات التجارية الحاسمة المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية. وأشار إلى السياق الأوسع للحوار حول التجارة وسلط الضوء على أداء أفريقيا في الاقتصاد العالمي. وشدد على ضرورة تحقيق التحول الاقتصادي في أفريقيا، مؤكدا أن التحول الهيكلي هو الذي فقط يمكن أن يحول النمو الاقتصادي إلى فرص عمل أوسع والتعجيل بالحد من الفقر. ودعا إلى ضرورة التأكد من صرف الموارد التي كان الشركاء الإنمائيون قد تعهدوا بها لدعم الإصلاحات لتسهيل التجارة في أفريقيا ووضع الأولويات الاستراتيجية لأفريقيا في الحسبان وخصوصا الاختلالات والتشوهات الواضحة في السوق الزراعية الدولية.

9. فيما يتعلق باتفاقات التجارة الإقليمية الضخمة، أقر الدكتور حمدوك بأنها قد تعزز التجارة الدولية والنمو العالمي وتترتب عليها آثار إيجابية على أفريقيا ولكنها قد تؤدي أيضا إلى تآكل الأفضليات وتؤثر على القواعد والمعايير الدولية. وإذا أكد على ضرورة الاستمرار في الضغط من أجل التجديد السلس لقانون النمو والفرص لأفريقيا، أشار إلى أن المخططات التفضيلية هي مجرد أداة لتعزيز القدرة التنافسية لاقتصادات أفريقيا وليس غاية في حد ذاتها. وبشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، شدد على ضرورة تنسيق استكمال اتفاقات الشراكة الاقتصادية عبر كتل التفاوض، وذلك للحد من العقبات التي تحول دون تحقيق التكامل الإقليمي وضمان تمديد الأحكام الأكثر ملاءمة في أي كتلة إلى الكتل الأخرى. كما دعا إلى استغلال الفترة الانتقالية لضمان التسلسل المناسب لعملية التحرير مع أجندة التكامل الإقليمي للاتحاد الأوروبي وأفريقيا. وأكد كذلك أن على أفريقيا الحفاظ على فضاء السياسة الذي تم تحقيقه بشق الأنفس وتسخيره تحقيقاً لأهدافها الإنمائية.

10. وفي الختام، أقر الدكتور حمدوك بالتطورات الجديرة بالثناء على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية ولكنه حذر من تجزئة الأسواق والحواجز

التجارية. وأشار إلى أن منطقة التجارة الحرة القارية هدف استراتيجي رئيسي ليس فقط لدعم التحول في أفريقيا ولكن أيضا لتحسين شروط اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي. وحث الدول الأعضاء، في ضوء الإنجاز التاريخي المتوقع، على اعتماد مفهوم "أفريقيا أولا".

كلمة السيدة أرنشا جونزاليس، المديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولية

11. أشارت المديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولية إلى التعهد الذي كانت قد قدمته خلال أول خطاب لها إلى وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي في عام 2013 بشأن وضع أفريقيا في قلب تدخلات مركز التجارة الدولية. وذكرت أنه في الوقت الراهن تستهدف 67% من تدخلات مركز التجارة الدولية أفريقيا جنوب الصحراء وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعربت عن شكرها لرواندا على الاستضافة الناجحة للمنتدى العالمي للتنمية الاقتصادية في يوليو 2014 وأشادت بزامبيا وموريشيوس على نيل جوائز خلال حفل توزيع الجوائز لتشجيع التجارة الذي أقيم في نوفمبر 2014. وأبلغت الاجتماع أيضا أن المغرب ستستضيف الاجتماع المقبل للمنظمة الدولية لتشجيع التجارة.

12. وأكدت السيدة غونزاليس مجددا أن مركز التجارة الدولية سيعمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية وركزت على المجالات التي يمكن للمركز إضافة قيمة فيها على أساس خطتها الاستراتيجية (2015-2017). وفي هذا الصدد، سلطت الضوء على المشاورات الجارية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتفعيل مجلس الأعمال الأفريقي ومرصد المعارض كجزء من الهيكل الإداري لمنطقة التجارة الحرة القارية. ثم أشارت إلى بعض مجالات التدخل الستة الأخرى للمركز في أفريقيا مثل التجارة والمعلومات السوقية، وسلاسل القيمة العالمية خاصة في تجهيز المنتجات الزراعية والخدمات والتجارة الشاملة والخضراء، وتشجيع التجارة والاستثمار لغرف التجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتكامل الإقليمي وخاصة تدابير تيسير التجارة وربط الشركات الصغيرة والمتوسطة بالأسواق الدولية

13. واختتمت كلمتها بالتأكيد على الحاجة لمعالجة ارتفاع الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية في أفريقيا وأكدت عزم المركز على الانتقال من "الالتزام بالعمل" في دعم القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة كمحركات أساسية للتكامل الإقليمي في أفريقيا.

كلمة سعادة السيدة فاطمة حرم أصيل، مفوضة التجارة والصناعة

14. نيابة عن سعادة رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، رحبت السيدة فاطمة حرم أصيل، مفوضة التجارة والصناعة بالوزراء والضيوف الخاصين وجميع المشاركين في الدورة العادية التاسعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة. وذكرت أنه إذا ما أريد تحقيق الرؤية المحددة في أجندة أفريقيا 2063 والمتمثلة في **أفريقيا متكاملة ومزدهرة تنعم بالسلام، أفريقيا يقودها ويديرها مواطنوها وتمثل قوة دينامية في الساحة الدولية** فينبغي لأفريقيا تكثيف جهودها الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي السريع والشامل والمستدام والكفيل بالحد من الفقر.

15. وأشارت إلى أنه بعد ثلاث سنوات من اعتماد منطقة التجارة الحرة القارية، فقد حان الوقت للانتقال من الأقوال إلى إجراءات ملموسة. وذكرت الاجتماع بالمسؤولية الملقاة على المؤتمر باعتباره جهاز صنع السياسة الأساسي للاتحاد الأفريقي المكلف بمهمة المضي قدما بعملية تكامل الأسواق في أفريقيا. وأضافت أن ذلك يشمل ضمان بدء المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة القارية في عام 2015 على النحو المتوخى في خارطة الطريق التي وافقت عليها قمة الاتحاد الأفريقي وكذلك ضمان سرعة إنشاء الأجهزة المنصوص عليها في هيكل منطقة التجارة الحرة القرية. وشددت على أهمية تسريع تكامل الأسواق الأفريقية في ضوء التطورات الأخيرة على الساحة العالمية مثل إبرام اتفاقات تجارة حرة كبرى بين اللاعبين الرئيسيين في التجارة العالمية.

16. وأطلعت الاجتماع على بعض أنشطة مفوضية الاتحاد الأفريقي بخصوص تنفيذ برنامج تعزيز التجارة البينية الأفريقية ومنطقة التجارة الحرة القارية، بما في ذلك برنامج التجارة في الخدمات وهو أمر حاسم لتحديث وتحويل اقتصاد أفريقيا وكذلك إشراك مفوضية الاتحاد الأفريقي في وضع وتنفيذ أنشطة برامج تيسير التجارة من قبل الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وفي هذا الصدد، أشارت إلى تنظيم اجتماعات دورية للمديرين العامين لإدارات الجمارك في أفريقيا والذين قدموا عدة مقترحات بشأن قضايا تيسير التجارة مثل تبسيط الأنظمة والإجراءات

الجمركية والنزاهة في العمليات الجمركية، وربط نظم المعلومات الجمركية: وكل ذلك يهدف إلى تيسير التجارة والحد من تكاليف ممارسة الأعمال التجارية وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الأفريقية. وأكدت أيضا أن أفريقيا تتوقع من المجتمع الدولي توفير الدعم الفني والمالي الكافي لتنفيذ برامج وأنشطة تيسير التجارة في أفريقيا، بما في ذلك تلك التي يقتضيها اتفاق تيسير التجارة الصادر في بالي لمنظمة التجارة العالمية.

17. وأوضحت المفوضة أن موقف رؤساء الدول والحكومات هو أن أفريقيا يجب أن تظل ملتزمة بنظام تجاري متعدد الأطراف قائم على قواعد من شأنه معالجة شواغل ومصالح البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن قوة أفريقيا في المفاوضات التجارية التي تشارك فيها أطراف قوية تكمن في الوحدة والتضامن وفي ضرورة أن تكون القارة استراتيجية في تحديد المواقف والتعبير عما تريده حقا من مفاوضات ما بعد بالي. وفيما يتعلق باتفاقات الشراكة الاقتصادية، أشارت إلى أن مفوضية الاتحاد الأفريقي سوف تستمر في مراقبة عملية إبرامها والتصديق عليها وتنفيذها لضمان عدم إضعاف اتفاقات الشراكة الاقتصادية عملية التكامل الإقليمي والقاري في أفريقيا وتأخير نمو التجارة البينية الأفريقية. وأبلغت الاجتماع أن طلب تجديد قانون النمو والفرص في أفريقيا يتلقى ردا إيجابيا من الولايات المتحدة ولكنه ينبغي لأفريقيا مواصلة تكثيف جهود الضغط والمناصرة وصولاً إلى تجديد قانون الفرص والنمو لأفريقيا في أقرب وقت ممكن وتجنب الخسائر في العقود والوظائف. وفيما يتعلق بجميع المشاريع التجارية، دعت الدول الأعضاء إلى إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الفكرية والشركاء. وفي الختام، شكرت المجموعات الأفريقية وكبار المسؤولين على جهودهم الحثيثة وتفانيهم في المضي قدما بأجندة التجارة الأفريقية.

الكلمة الافتتاحية لمعالي السيد كارل هيرمان شلتوين، رئيس المؤتمر

18. في كلمته، شكر رئيس هيئة مكتب الدورة التاسعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة السيد كارل هيرمان شلتوين، وزير التجارة والصناعة في ناميبيا، الدول الأعضاء على ما منحته إياه من الدعم والثقة لقيادة هيئة المكتب وأشاد بهيئة المكتب المنتهية ولايتها على إدارتها المقتدرة لشؤون المؤتمر.

19. وأكد أن أفريقيا في تصاعد، مشيرا إلى التقدم المحرز في مجال التنمية الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك، أشار إلى أن هناك تحديات بخصوص ما بعد منطقة التجارة الحرة القارية والتكامل القاري الشامل يجب معالجتها. وتشمل التحديات الرئيسية التي تواجه أفريقيا على كل صعيد القطاعَ غير الرسمي الضخم، والقاعدة الضريبية الضيقة والاعتماد الكبير على العادات الجمركية والضريبية، والعجز الكبير في البنية التحتية، ومشكلات التجزئة المتعلقة بحركة الناس، والسياسة الصناعية والسياسة التجارية وتسهيل التجارة. ولا بد من معالجة هذه القضايا من أجل تحقيق القدرة التنافسية داخل أفريقيا وخارجها على حد سواء. وشدد أيضا على الحاجة لبذل الجهود نحو التصنيع الذي يشكل السبيل الوحيد أمام أفريقيا لتحقيق النمو الاقتصادي. وشدد على أنه بدون التصنيع في أفريقيا فإن البحث عن أسواق لن يحقق الكثير، ودعا الدول الأعضاء إلى ضمان أن تشمل منطقة التجارة الحرة القارية ركيزة خاصة بالتجارة. ويجب أن تشكل الحاجة إلى بناء القدرات الإنتاجية والقيمة المضافة جزءا هاما من أجندة التكامل الاقتصادي وعلى المستوى الإقليمي والقاري.

20. واختتم بتذكير المشاركين بأن النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية أمور بالغة الأهمية لحركة السلع والخدمات ويجب أن تحظى بالأولوية في إطار برنامج تعزيز التجارة البينية الأفريقية/ منطقة التجارة الحرة القارية. ودعا المشاركين للتأكد من أن المكاسب الاقتصادية من التجارة تؤدي إلى خلق الثروة من أجل معالجة البطالة والنمو الاقتصادي العام.

البند 2 من جدول الأعمال: تشكيل هيئة المكتب

21. شكل المؤتمر هيئة مكتبه على النحو التالي:

الرئيس:	ناميبيا (الجنوب الأفريقي)
النائب الأول للرئيس:	السودان (شرق أفريقي)
النائب الثاني للرئيس:	مصر (شمال أفريقيا)
النائب الثالث للرئيس:	غانا (غرب أفريقيا)
المقرر:	تشاد (وسط أفريقيا)

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل

22. قام المؤتمر ببحث واعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل بصيغتهما المعدلة.

البند 4 من جدول الأعمال: حلقة نقاش حول الاتجاهات العالمية للتجارة والاستثمار

23. أدار حلقةَ النقاش حول الاتجاهات العالمية للتجارة والاستثمار سعادة السيدو نكوباني مونيان، سفير ليسوتو لدى سويسرا ومنسق المجموعة الأفريقية بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية. وفي كلمته التمهيدية، شدد على أن إبرام اتفاقات تجارية إقليمية كبرى يترتب عليها آثار اقتصادية وجيوسياسية كبيرة لأفريقيا. وبالتالي، فإن ذلك يتطلب من البلدان الأفريقية المضي قدما في إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية وزيادة التركيز على القدرة التنافسية ودعوة الدول المتقدمة إلى وضع أفريقيا في الحسبان في مفاوضاتها المتعلقة باتفاقات التجارة الإقليمية الكبرى.

24. وكان المتحدثون هم معالي الدكتور إكو سبيو جاربراه، وزير التجارة والصناعة في غانا، والدكتور ارانتشا غونزاليس، المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية والدكتور يونوف آكاه، نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

25. ذكر معالي الدكتور إكو سبيو جاربراه، وزير التجارة والصناعة في غانا أن الاقتصادات الكبرى في العالم كانت تخطط، لبعض الوقت، لكيفية تنظيم وتحرير التجارة وأن أفريقيا ينبغي أن تأخذ هذا الواقع بعين الاعتبار وإلا فقد تتعرض للتهميش. وفي هذا الصدد، ذكر أن غانا قد زادت بشكل كبير صادراتها داخل غرب أفريقيا والتي أصبحت الآن أعلى من صادراتها إلى أوروبا. وأشار أيضا إلى أنه لا يمكن فصل التجارة عن التصنيع. ودعماً لهذه العملية، شدد على الدور الكبير الذي ينبغي للبنوك والمؤسسات المالية الاضطلاع به وكذلك صعود الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

26. قال الدكتور يونوف أغاه، نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، إن نظام التجارة المتعددة الأطراف كان قائماً بصورة مستمرة إلى جانب الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف ، مثل اتفاقات التجارة الإقليمية الكبرى، وإن أفريقيا ينبغي أن تجد أفضل السبل للاستفادة من النظام. وأضاف أن التجارة ما عادت مسألة حدودية فحسب، بل تشمل مسائل داخلية مثل سياسة المنافسة

والاستثمار. وأعرب عن أسفه لعدم قدرة البلدان الأفريقية على المشاركة الفعالة في عملية اتفاقات التجارة الإقليمية الكبرى لأنها ليست أطرافاً في هذه الاتفاقات. ولذلك فقد أكد على أنه أصبح ملحا أكثر من أي وقت مضى بالنسبة للدول الأفريقية أن تدعم مبدأ التعددية. ونصح البلدان الأفريقية بالنظر في أثر الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي على العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة (قانون النمو والفرص)، والاتحاد الأوروبي (اتفاق الشراكة الاقتصادية).

27. وأشارت دكتورة أرانشا غونزاليز، المديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولية، إلى أن التغيير الأساسي في النظام العالمي ليس هو الزيادة في اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف، بل بدلاً من ذلك هو دخول الجهات الفاعلة الرئيسية (أي الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، واليابان، والآن الصين) في اتفاقات مع بعضها البعض. وقالت إن تباطؤ التجارة العالمية يُعزى إلى تباطؤ نمو سلسلة القيمة في شرق أفريقيا. وفي هذا الصدد، أضافت أن هذا الوضع يوحي بإمكانيات هائلة لأفريقيا بوصفها أكبر مصدر في العالم للنمو غير المستغل لسلسلة القيمة. وأكدت أن هناك تحرك نحو عالم تُستبدل فيه التعريفات الجمركية بالحواجز غير التجارية كأكبر عائق أمام التجارة، وشددت على ضرورة النظر في الحواجز غير التجارية في إطار نظام اتفاقات التجارة الإقليمية الكبرى. واختتمت حديثها بنصح الدول الأفريقية بأن تركز على الأنشطة المضيفة للقيمة، فضلاً عن الأنشطة التكميلية، والتغليف، والتوسيم، والتسويق، والعلامات التجارية وما إلى ذلك مما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إضافة المزيد من القيمة على منتجاتها.

المناقشة

28. في سياق المناقشات التي أعقبت ذلك، قدم الاجتماع الملاحظات التالية:

- أفريقيا في حاجة إلى النظر إلى منطقة التجارة الحرة القارية من منظور استراتيجي، وبراغماتي، وعملي؛
- ينبغي أن تدعم الدول الأعضاء قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي بوصفها المحركة الرئيسية لإجراء التحسينات في مجال التجارة الإقليمية؛
- يمكن النظر إلى التحديات من حيث انخفاض أسعار السلع الأساسية، ولكن هناك فرص أيضاً يهيئها نمو الطبقة الوسطى وزيادة الطلب الاستهلاكي؛

- ينبغي ألا يهدد أي اتفاق شراكة اقتصادية التكامل الاقتصادي في أفريقيا، أو يفضي إلى فقدان فرص العمل وانخفاض معدل الاستثمار في القارة؛
- ينبغي أن يكون التكامل السياسي مقترناً بالتكامل الاقتصادي؛
- هناك حاجة إلى التركيز على تيسير حركة الأشخاص في القارة كوسيلة لتعزيز نمو القطاع الخاص؛
- لا تزال مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا في تزايد متواصل وتشكل جزء بالغ الأهمية في أجندة التكامل؛
- يجب استغلال الإمكانيات التي يتيحها تكامل ونمو الأسواق الإقليمية مع التركيز المتواصل على التنفيذ؛
- يجب أن يشمل الحوار على الصعيد الوطني القطاع الخاص؛
- الوزراء مدعوون لتمكين ودعم مفوضية الاتحاد الأفريقي.

التوصيات

1) ينبغي للدول الأعضاء زيادة دعمها لمفوضية الاتحاد الأفريقي لضمان التنفيذ الفعال لمبادرة تشجيع التجارة البينية الأفريقية/منطقة التجارة الحرة القارية.
2) ينبغي للأعضاء تنفيذ اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية بالكامل
3) هناك حاجة لزيادة التركيز على القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي لتنمية سلاسل القيمة من خلال إدراجها في عمليات صنع السياسة الوطنية والإقليمية؛
4) ينبغي للأعضاء التركيز على تنمية المهارات والقدرات وذلك من أجل الاستفادة من الفرص الناشئة في اتفاقات التجارة والاستثمار الجديدة.

البند 5 من جدول الأعمال: بحث تقرير كبار مسؤولي التجارة

29. تم تقديم تقرير كبار المسؤولين من قبل رئيس اجتماع كبار المسؤولين ، مركزا على التوصيات التي قدمها كبار المسؤولين إلى الوزراء لبحثها.

30. وفي المناقشات التي تلت ذلك، قدم المؤتمر ملاحظات حول المجالات التالية: الحاجة إلى التحضير المناسب لإطلاق مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية، تحديد أولويات منطقة التجارة الحرة القارية قبل الانتقال إلى إقامة الاتحاد الجمركي القاري والجماعة الاقتصادية الأفريقية، ضمان أخذ مصلحة البلدان الأقل نموا في الاعتبار عند إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، أهمية الاستفادة من التقدم الذي تم إحرازه على الصعيدين الوطني والإقليمي في إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، الحاجة إلى تعزيز قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي لدعم فعالية المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة القارية، الدعوة إلى المشاركة بفعالية في القمة الثلاثية في مصر لإطلاق اتفاق التجارة الحرة الثلاثي وإمكانية إنشاء صندوق هيكلي من أجل ضمان أن عملية التكامل تعود بالفائدة على جميع البلدان.

31. أحاط المؤتمر علما بالتقرير بشكل عام، وقدم التوصيات التالية بخصوص كل بند من البنود:

التوصيات

بشأن تنفيذ المقررات السابقة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة

1) ضرورة تحديث المصفوفة من خلال دمج عناصر من مقرر رؤساء الدول والحكومات وإعداد ملخص لجميع توصيات الدورة الثامنة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة في عام 2013 والمؤتمر الاستثنائي في أبريل 2014؛
2) ضرورة أن تأخذ مفوضية الاتحاد الأفريقي في الاعتبار وضع تنفيذ اتفاقات التجارة الحرة في جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك منطقة التجارة الحرة الثلاثية.

بشأن التقرير السنوي للمنظمة الإقليمية الأفريقية لتوحيد المقاييس

1) ينبغي لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي غير الأعضاء في المنظمة الإقليمية الأفريقية لتوحيد المقاييس العمل على الانضمام إليها بحلول 2017.
2) ينبغي للمنظمة الإقليمية الأفريقية لتوحيد المقاييس وجميع المنظمات الأفريقية الأخرى المعنية بتوحيد المقاييس اعتبارُ 2017 العامَ الأفريقي للبنية التحتية الخاصة بالجودة.

3) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمة الإقليمية الأفريقية لتوحيد المقاييس زيادة الوعي وتعبئة جميع أصحاب المصلحة بشأن دور البنية التحتية الخاصة بالجودة.
4) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي والمؤسسات المعنية بالبنية التحتية الخاصة بالجودة تقييم حالة البنية التحتية المتعلقة بالجودة في أفريقيا ووضع خطة استراتيجية حول البنية التحتية الخاصة بالجودة في أفريقيا.

بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية

1) هناك حاجة إلى تكثيف الاستعدادات من أجل إطلاق المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة القارية من خلال ما يلي:
أ) عقد اجتماعات إقليمية استشارية في الأقاليم التي لم تشهد ذلك بعد، وتنظيم ورشة عمل معنية بالتصديق لبحث جميع التقارير؛
ب) إجراء دراسات حول ما يلي: التقييم الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/ مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية غير الأعضاء في اتفاقات التجارة الحرة الثلاثية بشأن الخيار الذي يمكن أن يسهل مفاوضات فعالة حول منطقة التجارة الحرة القارية؛ التحليل المقارن لقواعد المنشأ لجميع اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية في أفريقيا؛ ضرورة أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا بتقييم التزامات اتفاقات الشراكة الاقتصادية المختلفة التي تم إبرامها وآثارها على منطقة التجارة الحرة القارية.
ج) إجراء دراسة من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول التنمية الصناعية ضمن سياق منطقة التجارة الحرة القارية وإجراء تحليل ظرفي ومقارن لتحرير التعريفات في اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية
د) عقد جلسة مخصصة لكبار المسؤولين يسبقها اجتماع لخبراء التجارة لبحث جميع المسائل التحضيرية وإعداد خارطة طريق نحو إطلاق مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية
2) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي وضع استراتيجية لتعبئة الموارد لضمان توافر الموارد المستدامة للعملية.

3) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء دراسات حول تصميم الركيزة الخاصة بالتصنيع في سياق منطقة التجارة الحرة القارية وبرنامج تعزيز التجارة البينية الأفريقية على أساس برنامج التعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا
4) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمة الأفريقية الإقليمية لتوحيد المقاييس إعداد خطة عمل حول البنية التحتية المتعلقة بالجودة تمهيدا لتقديمها إلى اجتماع كبار المسؤولين.
5) ينبغي أن تشمل الترتيبات المؤسسية لمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية آلية فعالة للرصد والتقييم. ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا إجراء تقييم لقدرات مختلف أصحاب المصالح بما يشمل المفاوضين والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والقطاع الخاص.
6) سيواصل الاتحاد الأفريقي التحضير لإطلاق منطقة التجارة الحرة القارية في منتصف يوليو 2015 وإجراء مفاوضات اتفاقات التجارة الحرة الثلاثية في الوقت نفسه وسيقوم بتحديد المعالم الأخرى المشار إليها في معاهدة أبوجا مثل الاتحادات الجمركية والسوق المشتركة؛
7) ضرورة إجراء تحليل واضح لوضع التقدم نحو اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي/ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية سواء في المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأعضاء في اتفاقات التجارة الحرة الثلاثية أو المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى؛
8) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وضع مصفوفة تبين بوضوح قائمة المجالات المختلفة المراد تغطيتها، والدراسات التي يتعين الاضطلاع بها وكذلك متطلبات الموارد البشرية والمالية لتنفيذ العمل؛
9) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي إعداد كل الوثائق المذكورة أعلاه وتوزيعها قبل اجتماع كبار المسؤولين بأسبوعين على الأقل لتمكين الدول الأعضاء من إجراء مشاورات وطنية وإقليمية وكذلك تجنب التحديات المتعلقة بغياب الوثائق والتحضير الجيد للاجتماعات، الأمر الذي يجعل من الصعب تناول المسائل الأساسية في أجندة مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة.
10) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي إعداد خارطة طريق نحو إطلاق المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة القارية مع تفاصيل محددة بشأن الدراسات المخططة والجدول الزمني للاجتماعات. وينبغي أيضا تسليط الضوء على احتياجات مفوضية الاتحاد الأفريقي من الموارد والقدرات.

11)ينبغي عقد اجتماع وزاري قبل إطلاق المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة القارية.

بشأن مشروع الأهداف والمبادئ التوجيهية للتفاوض حول منطقة التجارة الحرة القارية

1) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي إعداد مذكرة مفاهيمية حول طرق ونهج مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية وجدول زمني لها بغية رفعها إلى جلسة مخصصة لكبار المسؤولين لبحثها
2) ينبغي أن يسبق الجلسة المخصصة لكبار المسؤولين اجتماعٌ لخبراء التجارة

بشأن مشروع الترتيبات المؤسسية للتفاوض بشأن منطقة التجارة الحرة القارية

1) اعتمد الاجتماع الترتيبات المؤسسية للتفاوض بشأن منطقة التجارة الحرة القارية المرفقة طيه. Rev.3، رقم TI/TD/IA/Rev 3،

بشأن تقرير المديرين العامين للجمارك

1) ينبغي بحث دور اللجنة الفنية المتخصصة للجمارك على ضوء دور اللجنة الفرعية للمديرين العامين للجمارك، وذلك وفقاً للترتيبات المؤسسية الأخرى في إطار هيكل منطقة التجارة الحرة القارية؛
2) ينبغي بحث اختصاصات اجتماعات لجنة الاتحاد الأفريقي الفرعية للمديرين العامين للجمارك لمعرفة المسائل التي ينبغي إبلاغ وزراء التجارة بشأنها، نظراً إلى أن معظم الدول الأعضاء وإدارات الجمارك ترفع تقاريرها إلى وزارات المالية؛
3) هناك حاجة إلى التقاسم الأفضل للممارسات بشأن مسائل النزاهة والأخلاقيات في الجمارك.
4) التوصية بتخصيص اليوم الأفريقي للخدمات العامة مستقبلا للنزاهة والأخلاقيات في الجمارك
5) ينبغي للدول الأعضاء منح الأولوية لربط الجمارك على أساس نظم التخليص والمعلومات

بشأن استعراض المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

أ) **الوضع الراهن للمفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية وطريق المضي قدما**

اعتمد الاجتماع الإعلان حول قضايا منظمة التجارة الدولية على النحو المرفق طيه

ب) الوضع الراهن للمفاوضات حول اتفاقات الشراكة الاقتصادية وطريق المضي قدما

1) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء استعراض لنصوص اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بما يتماشى مع إعلان بروكسيل لتحديد آثارها على التكامل الاقتصادي الإقليمي

2) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إجراء دراسة حول تخفيف الآثار السلبية لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية وذلك لمساعدة البلدان والأقاليم التي لم تبرم بعد اتفاقات شراكة اقتصادية وتقديم توجيهات لها حول قضايا مثل عروض السوق وتحديد القطاعات التي سيتم استبعادها.
3) ينبغي للبلدان والأقاليم التي تتفاوض حول اتفاقات الشراكة الاقتصادية تقاسم نصوصها المتفق عليها والمتعلقة باتفاقات الشراكة الاقتصادية فيما بينها ومع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتعزيز تبادل المعلومات وتنسيق التنفيذ.

ج) صفقات التجارة الكبرى وآثارها على أفريقيا

1) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء دراسات حول اتفاقات التجارة الضخمة الجارية وآثارها على التكامل القاري لأفريقيا.

بشأن تمديد قانون النمو والفرص لأفريقيا

1) ينبغي للبلدان الأفريقية خلق التآزر اللازم لزيادة القدرة لضمان الاستفادة القصوى من قانون النمو والفرص في أفريقيا.
2) ينبغي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الضغط من أجل إعادة النظر في معايير الأهلية لتسهيل مشاركة جميع البلدان الأفريقية في قانون النمو والفرص
3) تم تكليف معالي السيد سيخ ألومي نتسولي، وزير التجارة والصناعة والتعاونيات والتسويق لمملكة ليسوتو بتمثيل وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع مجموعة السفراء في

واشنطن، بلقاء الإدارة الأمريكية والكونغرس من أجل تجديد قانون النمو والفرص لأفريقيا خلال دورة "البطة العرجاء".

البند 6 من جدول الأعمال: ما يستجد من أعمال

32. خلال هذه الجلسة، أعرب الاجتماع عن قلقه إزاء طريقة تنظيم الدورة العادية التاسعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة وحث الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي على ضمان التحضير المناسب للاجتماعات المقبلة فيما يتعلق بإرسال الوثائق في الوقت المناسب والترتيبات اللوجستية والإدارية. وأشار الاجتماع إلى أهمية تعزيز قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي للقيام بالعمل المتعلق بالمفاوضات حول منطقة التجارة الحرة القارية.

33. أحاط الاجتماع علما بالقضايا المثارة.

البند 7 من جدول الأعمال: اعتماد التقرير الوزاري

34. اعتمد الاجتماع تقريره.

البند 8 من جدول الأعمال: اختتام الاجتماع

35. شكر الرئيس جميع الحضور على مشاركتهم الفعالة والتقدم المحرز في مختلف بنود جدول الأعمال ثم أعلن نهاية الاجتماع.

–

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone +251115- 517700 Fax: +251115- 517844
Website: www.africa-union.org

EX.CL/878 (XXVI)
ANNEX.1

مشروع إعلان أديس أبابا حول
قضايا منظمة التجارة العالمية

مشروع إعلان أديس أبابا حول قضايا منظمة التجارة العالمية

1. **نحن** وزراء التجارة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي:

2. **المجتمعين** في أديس أبابا يومي 4 و5 ديسمبر 2014 بمناسبة الدورة العادية التاسعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة بهدف استعراض الوضع الراهن لمفاوضات منظمة التجارة العالمية في أعقاب نتائج المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية؛

3. **إذ نسلّم** بالولاية الفريدة لمنظمة التجارة العالمية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لمنظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية؛

4. **وإذ نشير** إلى ديباجة اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية والذي يقر، من بين أمور أخرى، بالحاجة إلى بذل جهود إيجابية تهدف إلى ضمان حصول البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، على نصيب من نمو التجارة الدولية يتناسب مع احتياجاتها الاقتصادية والتنموية وبمركزية مبدأ التنمية المستدامة؛

5. **وإذ نؤكّد** على أولوية إعلان الدوحة الوزاري وحزمة يوليو 2004 كأساس لإجراء واختتام مفاوضات أجندة الدوحة الإنمائية بهدف تحقيق نتائج تنموية ذات مغزى اقتصادي؛

6. **وإذ يساورنا القلق** إزاء عدم التزام بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية بتحديد أولويات العمل لتحويل القرارات غير الملزمة لأقل البلدان نموا والمؤتمر الوزاري التاسع إلى نتائج ملزمة؛

7. **وإذ نؤكّد من جديد** انشغالنا بشأن نزعة الأعضاء الرئيسيين لتحويل انتباههم عن أجندة الدوحة الإنمائية إلى الاتفاقات المتعددة الأطراف الأكثر شيوعا من أي وقت مضى.

8. **وإذ نشدّد** على أهمية واستمرار جدوى مفاوضات أجندة الدوحة الإنمائية وضرورة استكمالها بما يتماشى مع الولايات الحالية والمبادئ المتكاملة الواردة فيها وخاصة مبادئ التعهد الوحيد، وعدم

التقيد بالمعاملة بالمثل تماماً، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، والالتزام بعدم الخفض لأقل البلدان نموا؛

9. **وإذ نشدّد** على تفوق المبادئ التوجيهية في مفاوضات أجندة الدوحة الإنمائية المتمثلة في المشاركة الكاملة للأعضاء، والمفاوضات الشاملة والشفافة، والمفاوضات المنبعثة من القاعدة والمدفوعة من قبل الأعضاء؛

10. **وإذ نؤكّد من جديد** عزمنا الثابت بضرورة استناد المفاوضات بشأن الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق ،إلى مشروع طرائق 2008، أخذاً بعين الاعتبار الظروف الخاصة للدول الأفريقية؛

بموجب هذا الإعلان،

11. **نؤكّد** من جديد إعلان أديس أبابا لعام 2013 حول قضايا منظمة التجارة العالمية جنبا إلى جنب مع نتائج مناقشات الدورة العادية الثالثة والعشرين لقمة الاتحاد الأفريقي حول قضايا منظمة التجارة العالمية؛

12. **ندعو** الدول الأعضاء إلى تجديد الالتزام بضمان بقاء البعد الإنمائي في قلب النتائج التفاوضية مع معالجة النتائج الملزمة على أساس الأولويات عملا بالفقرة 1.11 من إعلان بالي الوزاري.

13. **نرفض بشدّة** إدخال قضايا جديدة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية قبل استكمال أجندة الدوحة الإنمائية.

14. **نؤكّد** على الحاجة إلى تحديد القضايا الرئيسية في برنامج عمل ما بعد بالي والتي تدعم وتحشد الجهود نحو تحقيق التحول الهيكلي الاستراتيجي لأفريقيا وأجندة التكامل الإقليمي؛

15. **نسلّم** بأهمية القرارات الثلاثة التي اتخذها المجلس العام في 27 نوفمبر 2014، والتي توفر الأساس لبرنامج العمل بشأن جميع العناصر المتبقية من جولة الدوحة. ونؤكد أن هذا التطور يدل على أن التعددية مجدية عندما يبدي جميع الأعضاء المشاركةَ الكاملة والتفاهم المتبادل والالتزام والرغبة في إظهار المرونة. وعليه، فإننا نأمل أن هذه التطورات ستشجع الأعضاء

الرئيسيين لمنظمة التجارة العالمية على إظهار القيادة من خلال التركيز على المفاوضات المتعددة الأطراف بدلا من السعي لمبادرات متعددة الأطراف.

16. **نسلم** بالأهمية الحاسمة لإبرام اتفاق تسهيل التجارة ويساورنا القلق لأن مؤتمر بالي لم يؤدي إلى نتائج ملزمة بشأن القضايا ذات الاهتمام للبلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية

أولا: **<u>قضايا محددة الموضوع لمنظمة التجارة العالمية</u>:**

ألف: الزراعة

17. **نكرّر** دعوتنا لتصحيح الاختلالات الهيكلية في نتائج جولة أوروغواي وعلى وجه الخصوص الاتفاق بشأن الزراعة الذي بموجبه لا تزال التشوهات في الأسواق العالمية تقوض المكاسب الاقتصادية التي من المحتمل أن تحققها أفريقيا بفضل ميزتها النسبية؛

18. **نؤكد** على أن الزراعة لا تزال تحتل مكانة مركزية في أجندة أفريقيا على مستوى منظمة التجارة العالمية. وعليه، نؤكد على الحاجة الملحة لتعزيز الوصول إلى الأسواق لدعم القيمة المضافة وخلق فرص العمل والتنمية الشاملة لقطاع الزراعة في أفريقيا؛

19. **نؤكد** على أهمية الأمن الغذائي للبلدان الأفريقية وعلى ضرورة تحقيق الأمن الغذائي في القارة. ونؤيد الجهود التي تبذلها البلدان المستوردة الصافية للأغذية فيما يتعلق بوضع القواعد ذات الصلة بالزراعة على مستوى منظمة التجارة العالمية ونشدد، في هذا الصدد، على الحاجة الملحة إلى التنفيذ الكامل لقرار مراكش بشأن البلدان المستوردة الصافية للأغذية من أجل تحسين الأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية في البلدان المستوردة الصافية للأغذية وأقل البلدان نموا؛

20. **نؤكد كذلك** على ضرورة تعزيز تخصصات الصندوق الأخضر لضمان توافق التدابير المعلنة في إطار الصندوق الأخضر مع المعايير الأساسية، وإدخال العناصر الضرورية في الصندوق الأخضر لتعكس الظروف الخاصة للبلدان النامية الأعضاء وصولا إلى التصدي للاختلالات الحالية في الاتفاق بشأن الزراعة.

21. **نحيط علما** بقرار المجلس العام رقم WT/GC/688 بشأن الاحتفاظ بمخزون عام لأغراض الأمن الغذائي، ونذكر ببيان المجموعة الأفريقية الواردة في الوثيقة رقم TN/AG/GEN/15 والتي ينبغي أن توجه المفاوضات حول الحل الدائم.

22. **نحث** أعضاء منظمة التجارة العالمية على الالتزام بإعلان هونغ كونغ الوزاري وقرار بالي الوزاري للوفاء بالتزاماتها بضمان العمل بصورة موازية على إلغاء جميع أشكال دعم الصادرات وفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل ومنح الأولوية لهذه القضايا في إطار برنامج عمل ما بعد بالي.

باء: القطن

23. **نعيد التأكيد** على أن قضية القطن يجب أن تكون ذات أولوية في مفاوضات ما بعد بالي وفقا لولاية هونغ كونغ الوزارية وقرار بالي الوزاري وعلى أساس مشروع الطرائق المنقح بشأن الزراعة الصادر في 6 ديسمبر 2008 (TN / AG / W / Rev. 4)؛

جيم: الوصول إلى الأسواق غير الزراعة

24. **نؤكّد** على أن البعد التنموي يجب أن يكون محوريا في المفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وتتضمن طراق وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق لعام 2008 مبدأ عدم التقيد بالمعاملة بالمثل تماماً والمرونة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا، والذي يجب أن يكون أساس المفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق ، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة للدول الأفريقية. يجب أن تدعم نتائج المفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق التنمية الصناعية والتنويع الاقتصادي وأجندة التحول الهيكلي في أفريقيا.

دال: الخدمات

25. **نؤكّد مجددا** أن عملية التفاوض يجب أن تظل متعددة الأطراف وشفافة تماما ومركزة على نهج ينطلق من القاعدة. إن المفاوضات المتعددة الأطراف ليست بديلا عن العملية التعددية الشاملة.

26. **نشدّد** على أن نتائج أجندة الدوحة الإنمائية، فيما يتعلق بجميع الاتفاقات الحالية والمستقبلية لمنظمة التجارة العالمية ينبغي أن تشمل المساعدة المالية والفنية والتدابير المستدامة وبناء القدرات القطاعية في إطار المعاملة الخاصة والتفضيلية.

27. **نؤكّد** على الحاجة إلى ضمان حصول أفريقيا على الفوائد الاقتصادية في جميع الركائز الثلاث للمفاوضات (الزراعة، الخدمات، وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق)؛

هاء: قضايا أقل البلدان نموا

28. **نشير** إلى أن قضايا أقل البلدان نموا مثل وصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وقواعد المنشأ التفضيلية والقطن، تكتسي أهمية قصوى لإدماج أقل البلدان نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وندعو الأعضاء لتحديد أولويات العمل بشأن هذه القضايا بهدف ترجمتها إلى تسوية تفاوضية ملزمة قانونا.

29. **نشير كذلك** إلى الطلب الجماعي الذي قدمته مجموعة أقل البلدان نموا في 21 يوليو 2014 وفقا للقرار بشأن تفعيل إعفاء الخدمات لأقل البلدان نموا التنازل (القرار الوزاري الصادر في 7 ديسمبر 2013 (WT/MIN (13)/43, WT/L/918). ونتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في منتصف يناير 2015 تمشيا مع قرار الإعفاء، حيث ستقوم الدول غير الأعضاء في مجموعة أقل البلدان نموا القادرة على ذلك بتحديد القطاعات وطرق التوريد وحيث تنوي تقديم معاملة تفضيلية للخدمات وموردي الخدمات لأقل البلدان نموا.

30. **نسلم ونشيد** بالإطار المتكامل المعزز كوسيلة هامة لإيصال المعونة مقابل التجارة وكأداة لبناء القدرات التجارية في البلدان الأقل نموا. ونرحب بتقرير التقييم الشامل الذي أكد من جديد على

أهمية الإطار المتكامل المعزز. وعليه، ندعو إلى اتخاذ قرار في الوقت المناسب بشأن تمديد الإطار المتكامل المعزز إلى ما بعد نهاية ولايته في عام 2015. وفي هذا الصدد، نحث جميع شركائنا الإنمائيين على مواصلة الوفاء بتعهداتهم بهدف سد الفجوة التمويلية الحالية ضماناً الانتقال السلس إلى المرحلة المقبلة وحفاظاً على الزخم الحالي. ونحث كذلك على بذل جهود خاصة في المرحلة المقبلة لمواءمة جهود الإطار المتكامل المعزز مع مبادرات التكامل الإقليمي في القارة.

واو: اتفاق تيسير التجارة

31. **نرحب** بإنشاء مرفق اتفاق تيسير التجارة بوصفه أداة لتقديم المساعدة والدعم لبناء القدرات في مجال تنفيذ اتفاق تيسير التجارة. وندعو إلى توسيع نطاق مرفق اتفاق تيسير التجارة ليشمل مشاريع البنية الأساسية الصلبة والمرنة لتيسير التنفيذ الكامل للاتفاق؛

32. **ندرك** أن تيسير التجارة لا يقتصر على التدابير الحدودية الرامية إلى تعجيل الإفراج عن البضائع وتخليصها، ولكنه يستلزم تنمية البنية الأساسية الضرورية لتيسير حركة ونقل البضائع من أجل تعزيز التجارة الأفريقية البينية؛

33. **يساورنا القلق** بأنه دون توفير الدعم المالي والفني المطلوب سيكون من الصعب تنفيذ العديد من التدابير في إطار اتفاق تيسير التجارة، نظراً لموارد الميزانية المحدودة في العديد من البلدان الأفريقية. وإذ نحيط علماً بأنه سيكون من المطلوب من أقل البلدان الأفريقية نمواً تنفيذ معظم الإصلاحات في إطار تنفيذ الاتفاق، رغم أن توفر وكفاية ما تحتاج إليه من دعم للوفاء بالالتزامات الباهظة الثمن للاتفاق مسألة غير واضحة للعديد من هذه البلدان في هذه المرحلة. ونحث الشركاء في التنمية على الوفاء بالتزاماتهم وتعهداتهم فيما يتعلق بتوفير المساعدة والدعم المطلوبين لبناء القدرات.

34. **نشدد** على أهمية إدراج الفقرة 47 من إعلان الدوحة الوزاري في ديباجة مقرر المجلس التنفيذي بشأن تيسير التجارة الوارد في الوثيقة WT/PCTF/W/28 كأساس لتقييم التوازن الشامل في سياق وضعنا لبرنامج عمل ما بعد مؤتمر بالي في إطار مفاوضات جولة الدوحة للتنمية؛

زاي: جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة

35. **نحث** أعضاء منظمة التجارة العالمية على تعديل الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ليشمل شرطاً إلزامياً للمتقدمين بطلبات الحصول على براءات اختراع، زأن يكشفوا عن منشأ المواد البيولوجية والمعارف التقليدية المستخدمة في اختراعاتهم، وتقديم الدليل على الموافقة المسبقة عن علم، وترتيبات تقاسم الفوائد مع بلد المنشأ والجماعات المعنية بغية إقامة علاقة تعاضد متبادلة بين الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية واتفاقية التنوع البيولوجي بشأن تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقيتين. ولذلك ندعو إلى تكثيف العمل بشأن هذه المسائل. بما في ذلك الحماية الفعلية للمعرفة التقليدية كملكية فكرية

حاء: مركز المراقبين من أعضاء الاتحاد الأفريقي في منظمة التجارة العالمية

36. **نكلف** مفوضية الاتحاد الأفريقي بتجديد الطلب لشغل وظيفة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، و كل الهيئات ذات الصلة التابعة للمنظمة بطلب منح الاتحاد الأفريقي مركز المراقب الدائم في الهيئات التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

37. **ندعو** أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى دعم جهود الاتحاد الأفريقي للحصول على مركز مراقب دائم في منظمة التجارة العالمية.

طاء: تسوية المنازعات

38. **نشير** إلى مقترحات المجموعة الأفريقية بشأن إصلاح التفاهم المتعلق بتسوية المنازعات، ويحث الأعضاء على ضمان أن أي اصلاحات ينبغي أن تيسر استخدام نظام تسوية المنازعات عن طريق تذليل الصعوبات التي تواجه البلدان الأفريقية فيما يتعلق باستخدام النظام؛

ياء – القضايا الإنمائية

39. **نصر على** أن نتائج خطة الدوحة للتنمية يجب أن تتضمن المساعدة المالية والفنية الكافية التي تقدم عند الطلب، وبناء القدرات بصورة مستدامة كجزء لا يتجزأ من المعاملة الخاصة والتفاضلية بموجب كل اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛

40. **نؤكد من جديد** مركزية وأهمية المعاملة الخاصة والتفاضلية والأحكام ذات الصلة بالنسبة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية. ويحث أعضاء المنظمة، وفقاً للفقرة 44 من إعلان الدوحة الوزاري، على استعراض كل أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية من أجل ترسيخ هذه الأحكام وجعلها أكثر دقة، وفعالية، وأداء. ونولي أيضاً اهتماماً متساوياً وكبيراً لإنجاز برنامج العمل الخاص بالمعاملة الخاصة والتفاضلية الوارد في الفقرة 12.1 من القرار الخاص بالمسائل والشواغل ذات الصلة بالتنفيذ الذي تمت الموافقة عليه بموجب الفقرة 44 من الإعلان الوزاري؛

كاف: المعونة مقابل التجارة

41. **نرحب** بالاستعراض العالمي الخامس للمعونة من أجل التجارة الذي سيتم برعاية منظمة التجارة العالمية، ويشدد على أهمية موضوعه، أي "تخفيض تكاليف التجارة من أجل تحقيق النمو المستدام والشامل"، في إطار تيسير التجارة الأفريقية البينية؛

42. **نكرر** مناشدتنا القوية من أجل تعبئة الموارد الجديدة، والإضافية، والفعالة والمستدامة، والقابلة للتنبؤ بها الضرورية لتنفيذ أولويات البلدان الأفريقية ذات الصلة بالتجارة بفعالية وكفاءة في محاولة لمعالجة قيود البنية الأساسية وقيود جانب العرض.

لام: الانضمام

43. **نعرب مجدداً** عن تضامننا الكامل مع البلدان الأفريقية فيما يتعلق بعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ونحث أعضاء المنظمة على اعتماد الإجراءات والمقررات الرامية إلى تبسيط إجراءات الانضمام، وتعزيز الآليات المؤسسية القائمة بما فيها تعريف القواعد الشفافة لتنفيذ أحكام المادة الثانية عشرة من اتفاق مراكش المنشِئ لمنظمة التجارة العالمية؛

44. **نشدد على** ضرورة التنفيذ الكامل لكل جوانب مقرر المجلس العام المؤرخ 25 يوليه 2012 بشأن انضمام أقل البلدان نمواً، وهي الجوانب الرامية إلى تعزيز وتبسيط وتطبيق المبادئ التوجيهية لعام 2002 لانضمام جميع البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف الخاصة والأهداف الإنمائية لأقل البلدان نمواً المنضمة؛

45. **نحث** أعضاء منظمة التجارة العالمية، وأمانة المنظمة والمنظمات الدولية ذات الصلة على تقديم المساعدة الفنية المطلوبة، والعمل على بناء القدرات في البلدان المنضمة قبل عملية الانضمام، وفي أثنائها، وفي مرحلة متابعتها وفقاً لاحتياجاتها وأولوياتها الإنمائية.

ثانياً: **دعم المجموعة الأفريقية**

46. **ندرك** أن المفاوضات في إطار خطة الدوحة للتنمية ستصبح مكثفة بقدر أكبر في إطار برنامج عمل ما بعد مؤتمر بالي، وندرك أيضاً معوقات قدرات البعثات الأفريقية ووفد الاتحاد الأفريقي في جنيف على حد سواء، وندعو شركائنا في التنمية إلى تقديم الدعم التقني، عن طريق الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة على حد سواء، لمساعدة المجموعة الأفريقية على المساهمة في المفاوضات في إطار خطة الدوحة.

ثالثاً: **التطورات الأخرى**

47. **نحيط علماً** مع الاغتباط بنتائج مؤتمر للأمم المتحدة الثاني للبلدان النامية غير الساحلية المنعقد في فيينا، النمسا، في الفترة من 3 إلى 5 نوفمبر 2014، ونرحب على حد سواء بخطة العمل العشرية الرامية إلى تعجيل التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية، والأولويات الست المحددة بوضوح والرامية إلى بدء التحول الهيكلي لاقتصادات هذه البلدان، وتطوير البنية التحتية؛

48. **نحيط علماً** أيضا بنتائج المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المنعقد في ساموا في الفترة من 1 إلى 4 سبتمبر 2014، وندعو إلى إحراز التقدم بشأن تنفيذ برنامج العمل الخاص بالاقتصادات الصغيرة في منظمة التجارة العالمية، مع مراعاة الأحكام القائمة بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية؛ ونشدد على ضرورة دعم إدماج الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأسواق الإقليمية والعالمية؛

رابعاً: **أجندة ما بعد عام 2015**

49. **نرحب** بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى النهوض بخطة التنمية فيما بعد عام 2015، ونحث على التركيز بقدر أكبر على دور التجارة في تعزيز النمو الاجتماعي-الاقتصادي الشامل،

وكعامل "تمكيني" يساعد على تحقيق التنمية بعناصرها الرئيسية، أي القضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل، وتنمية البنية الأساسية، والمحافظة على البيئة.

خامساً: **مكان انعقاد المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية**

50. **نرحب** وندعم دعماً كاملاً عرض الحكومة الكينية لاستضافة المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي في ديسمبر 2015. ونرحب بانسحاب تركيا لصالح كينيا وندعو كل الأعضاء إلى تأييد عرض كينيا لاستضافة المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، مع ملاحظة أن هذه هي المرة الأولى التي يُعقد فيها مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية في أفريقيا.

–

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIAP. O. Box 3243 Tel: 5517 700 Fax: 5517844

www.africa-union.org

EX.CL/878 (XXVI)

ANNEX.2

إعلان أديس أبابا حول
قانون النمو والفرص لأفريقيا

إعلان أديس أبابا حول قانون النمو والفرص لأفريقيا

نحن وزراء التجارة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المجتمعون في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 4 و 5 ديسمبر 2014 في دورتنا العادية التاسعة؛

إذ نحيط علماً بأنه من المقرر انتهاء قانون النمو والفرص لأفريقيا في 30 سبتمبر2015 ؛

وإذ يساورنا القلق بأن نافذة إعادة التصديق السلس على قانون النمو والفرص لأفريقيا ستغلق بنهاية عام2014 ؛

وإذ يساورنا القلق أيضا بأن الدراسات الحالية التي كلف بإجرائها الكونغرس الأمريكي عن تعزيز قانون النمو والفرص لأفريقيا يمكن أن تؤدي إلى تأخير إعادة التصديق على القانون؛

وإذ نشدد على الأهمية الاستراتيجية لهذا القانون، وبصفة خاصة بوصفه أداة سياسات لترسيخ وتعزيز التجارة والعلاقات الاقتصادية بين أفريقيا والولايات المتحدة، وأيضا كأداة لدعم التحول الاقتصادي في أفريقيا وتعميق التكامل القاري؛

وإذ نرحب بالتزام الإدارة الأمريكية بإعادة التصديق السلس لقانون النمو والفرص لأفريقيا مع العمل بالحكم الخاص بأقمشة البلدان الثالثة، والالتزام أيضا بسن قواعد منشأ أكثر مرونة؛

وعليه،

1. نؤكد مجدداً على إعلان أديس أبابا لعام 2013 الصادر في دورتنا العادية الثامنة بشأن قانون النمو والفرص لأفريقيا؛

2. ندعو الكونغرس الأمريكي إلى تجديد قانون النمو والفرص لأفريقيا بنهاية ديسمبر 2014 لتلبية الهدف الرامي إلى إعادة التصديق السلس على هذا القانون؛
3. ندعو مجدداً الكونغرس الأمريكي إلى النظر في إعادة التصديق على القانون لفترة لا تقل عن 15 سنة مع العمل بالحكم الخاص بأقمشة البلدان الثالثة على مدى فترة القانون؛
4. نؤكد على ضرورة ضمان معايير أهلية أقل تكلفة لتيسير مشاركة جميع البلدان الأفريقية؛
5. ندعو الولايات المتحدة إلى النظر بعناية في أثر الانحسار الممكن للمعاملة التفضيلية الناجم عن مفاوضاتها الجارية بشأن منطقة التجارة الحرة التي ستلغي أهداف قانون النمو والفرص؛
6. نشدد على أن القضايا غير التجارية لا ينبغي أن تكون جزءاً من قانون النمو والفرص بعد إعادة التصديق عليه؛
7. نؤكد التزام أفريقيا باغتنام الفرص في إطار هذا القانون وتحقيق أهدافه.

حرر في أديس أبابا في 5 سبتمبر 2014

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIAP. O. Box 3243 Tel: 5517 700 Fax: 5517844
www.africa-union.org

EX.CL/878 (XXVI)
ANNEX.3

مشروع الترتيبات المؤسسية للمفاوضات على منطقة التجارة الحرة القارية

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 011-551 7700 Fax: 011-551 7844
website: www.africa-union.org

TI/TD/IA/Rev 3

مشروع الترتيبات المؤسسية للمفاوضات على منطقة التجارة الحرة القارية

-

مشروع الترتيبات المؤسسية للمفاوضات على منطقة التجارة الحرة القارية

1- إنعقدت الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في يناير 2012 في أديس أبابا، إثيوبيا حول موضوع "تعزيز التجارة الأفريقية البينية" وصدرت عنها قرارات هامة ترمي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي في أفريقيا. من خلال المقررين (ASSEMBLY/AU/DEC.394 (XVIII)) و (ASSEMBLY/AU/DECL.1 (XVIII))، أجاز مؤتمر الاتحاد خطة العمل لتعزيز التجارة الأفريقية البينية والاتفاق على خارطة طريق لإنشاء منطقة تجارة حرة قارية في عام 2017 كموعد إرشادي.

الإطار المؤسسي للمفاوضات

2- يتم إجراء المفاوضات على منطقة التجارة الحرة القارية في سياق الترتيبات المؤسسية التالية:

1- مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي
2- وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة
3- لجنة كبار المسؤولين التجاريين
4- المنتدى التفاوضي لمنطقة التجارة الحرة القارية

3. فيما يلي هيكل المفاوضات على منطقة التجارة الحرة القارية

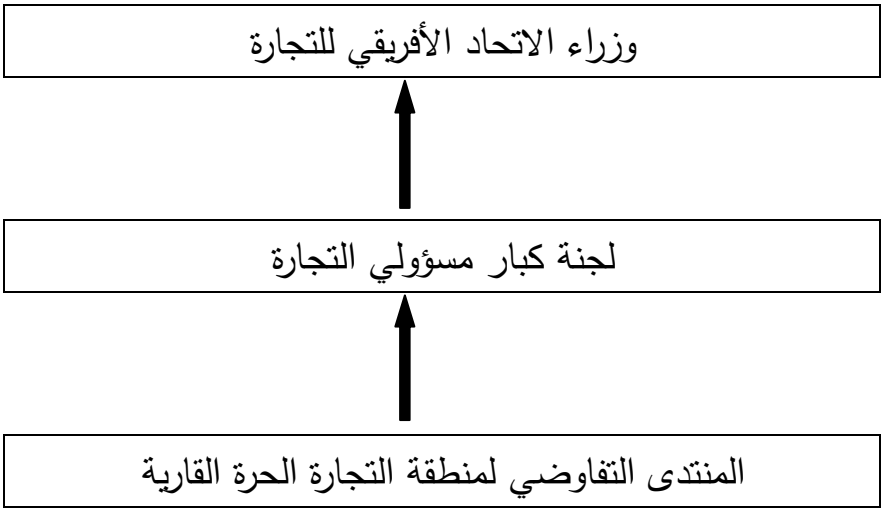

تشكيلة ومسؤوليات المؤسسات

4. فيما يتعلق بالسير اليومي للمفاوضات، تم اعتماد الهياكل التالية:

وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة

5. سوف يكون وزراء الاتحاد الأفريقي مسؤولين عن توفير القيادة والتوجيه للمفاوضات على منطقة التجارة الحرة القارية فضلا عن حل المشاكل الشائكة التي ربما تنشأ عن المفاوضات. تتكون من الوزراء المسؤولين عن التجارة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ويتلقى وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التجارة التقارير من اللجنة الأفريقية الرفيعة المستوى للتجارة وتقاريرها المقدمة إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات من خلال العمليات العادية لاجتماعات أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي. ويجوز لوزراء التجارة دعوة وزراء القطاعات الأخرى إلى المشاركة في اجتماعاتهم حسب طابع المسألة المراد حلها.

لجنة كبار المسؤولين التجاريين

6. تتكون لجنة كبار المسؤولين التجاريين من وكلاء الوزارات والمديرين العامين أو

المسؤولين على المستوى المماثل في وزارات التجارة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وتتلقى لجنة كبار المسؤولين التجاريين التقارير من المنتدى التفاوضي لمنطقة التجارة الحرة القارية وتقدم الإرشاد للمنتدى حول المسائل الفنية في مجال المفاوضات وترفع تقريرها إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة.

المنتدى التفاوضي لمنطقة التجارة الحرة القارية

7. يتكون المنتدى التفاوضي لمنطقة التجارة الحرة القارية من مسؤولي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ويجري المنتدى مفاوضات التجارة ويرفع التقارير إلى لجنة كبار المسؤولين التجاريين عن أنشطة مفاوضاته. وترد مسؤوليات المنتدى في وثيقة بعنوان اختصاص المنتدى التفاوضي لمنطقة التجارة الحرة القارية.

مفوضية الاتحاد الأفريقي

8. تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بتقديم وتنسيق الدعم الفني والإداري للمفاوضات على منطقة التجارة الحرة القارية، كما تكون أمانة للمنتدى التفاوضي لمنطقة التجارة الحرة القارية. وتقوم المفوضية بإعداد وثائق ونصوص للمعلومات الأساسية لكي ينظر فيها المنتدى التفاوضي لمنطقة التجارة الحرة القارية. وتعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي على نحو وثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية في الاضطلاع بهذه المسؤولية وتقوم بتنسيق أنشطة كافة المؤسسات المشاركة في المفاوضات.

فريق العمل القاري المعني بمنطقة التجارة الحرة القارية

9. يتكون فريق العمل القاري من مفوض الاتحاد الأفريقي للتجارة والرؤساء التنفيذيين للمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وترد مسؤوليات فريق العمل القاري في وثيقة بعنوان اختصاص فريق العمل القاري المرفقة طيه.

رصد المفاوضات وتقييمها

تكون اللجنة الأفريقية الرفيعة المستوى للتجارة مسؤولة عن رصد التقدم المحرز في المفاوضات على منطقة التجارة الحرة القارية. وتضمن الالتزام بالخطوط الزمنية على النحو المنصوص عليه في خارطة الطريق لمنطقة التجارة الحرة القارية. ويتم رصد التقدم المحرز في المفاوضات من خلال التقارير نصف السنوية التي يقدمها وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة إلى اللجنة الأفريقية الرفيعة المستوى للتجارة من خلال مفوضية الاتحاد الأفريقي.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2015

Report of the 9th AU conference of ministers of trade Addis Ababa, Ethiopia, 1 – 5 December 2014

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4657

Downloaded from African Union Common Repository